من يتهم من ؟

أحمد الحبيشي

تشهد البلاد تحضيرات واسعة لا تخلو من السخونة على طريق الانتخابات الرئاسية والمحلية التي تمنح قوة دفع للعملية الديمقراطية الجارية في البلاد.

يفخر اليمنيون بأنّهم يشاركون في تطوير عملية ديمقراطية سبقت بلداناً عربية وإسلامية لا تعرف مجتمعاتها حتى الآن، أبسط أنواع المشاركة السياسية، وتجاوزت في الوقت نفسه سقوف الممارسة الديمقراطية في معظم البلدان العربية والنامية التي تسير على طريق الديمقراطية.

تأسيساً على ما تقدم ، يمكن القول إنّ الديمقراطية هي الفائز الأول في كافة المباريات الانتخابية التي شهدتها بلادنا بدءاً بانتخابات مجلس النواب عام ١٩٩٣م وعام ١٩٩٧م مروراً بالانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩ وانتخابات المجالس المحلية عام ٢٠٠١م وانتهاءً بالانتخابات النيابية الأخيرة عام ٢٠٠٣م.. وقد جسدت هذه المباريات التي شارك فيها أكثر من ستة ملايين ناخب وناخبة تحولاً تاريخياً هاماً في مسار تطور النظام السياسي في بلادنا، منذ قيام الثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر - ١٤ أكتوبر) إذ أصبحت إرادة الشعب عبر صندوق الاقتراع هي المصدر الوحيد لشرعية الحكم في اليمن باعتبار أنّ الشعب هو مالك السلطة ومصدرها.

بصرف النظر عن التجاذبات والاستقطابات الحزبية والاشكاليات التي رافقت مختلف المباريات الانتخابية، فقد شكل الاحتكام إلى صندوق الاقتراع ، والتسليم بحق المواطن في اختيار من يحكمه ومن يمثله في هيئات السلطة المنتخبة، سلوكاً حضارياً يؤشر على تراكم متصاعد لتقاليد الممارسة الديمقراطية ، وما يترتب على ذلك من متغيرات جوهرية في بُنية الثقافة السياسية الديمقراطية التي يتم اغناؤها بقيم الحوار والانفتاح والقبول بالآخر، مقابل تراجع الثقافة السياسية الشمولية وما تنطوي عليه من ميول نحو الاستبداد والأحادية والإقصاء والتكفير والتخوين!! لَم يعد مجدياً للأحزاب التي تمثل أقلية سياسية في البرلمان المنتخب تبرير إخفاقها في الحصول على أغلبية أصوات الناخبين من خلال ترديد تلك الاسطوانة المشروخة التي تفرط في اتهام الجهاز المنظم للانتخابات بالتزوير على نحو ما يحدث في هذه الأيام التي ازدهرت خلالها حرفة إصدار البيانات والتصريحات الصادرة عن أحزاب المعارضة المنضوية في " اللقاء المشترك ".. وهي اسطوانة قديمة لا تساعد على اكتشاف الأسباب الحقيقية لإخفاق هذه الأحزاب في بلوغ هدف الوصول إلى السلطة عبر صندوق الاقتراع، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الجهاز الذي يتولى الإشراف على الانتخابات ويتعرض لاتهامات الأحزاب الفاشلة هو الجهاز نفسه الذي شاركت في إدارته ومهماته في الانتخابات السابقة عشرات الآلاف من قيادات وكوادر وأعضاء الأحزاب السياسية على نحو غير مسبوق، ولا يوجد له مثيل في بلدان العالم.. بمعنى أنّ الأحزاب التي تتهم هذا الجهاز بتزوير الانتخابات لا يمكن تبرئتها من المسئولية عن هذا التزوير طالما وأنّها جزء أصيل من تشكيلة هذا الجهاز، وبالتالي يصح القول ان احزاب المعارضة تتهم نفسها بالتزوير ايضا ، وهو ما أثبته احكام قضائية كسبها المؤتمر الشعبي العام في بعض الطعون التي رفعها للقضاء واتهم فيها ممثلي الناخبين وهو المؤتمر الشعبي العام.. بيد أنّه ليس من حقها منعه من تنفيذ هذا البرنامج الذي اكتسب شرعيته الدستورية عبر صندوق الاقتراع، ومواصلة التحريض ضده بعد أن قال الناخبون والناخبات كلمتهم الحاسمة.

ولئن كانت أحزاب المعارضة قد أدمنت على توجيه مثل هذه الاتهامات للحزب الذي ينافسها في الانتخابات، فإنّ ذلك يؤشر على دخولها في مأزق حاد أصبحت معه غير قادرة على تقويم الأسباب الحقيقية لعجزها وفشلها في نيل ثقة أغلبية الناخبين، حيث تلجأ إلى أقصر الطرق وهي الصراخ والعويل وإطلاق الاتهامات يميناً ويساراً بعد إعلان نتائج كل انتخابات.

ويزيد من مأزق هذه الأحزاب لجوؤها ليس فقط إلى اتهام الجهاز المنظم للانتخابات بالتزوير على الرغم من مشاركتها فيه سواء على مستوى اللجنة العليا للانتخابات أو على مستوى اللجان الفرعية خلال المباريات الانتخابية السابقة، بل أنّها دأبت أيضاً على الصراخ والعويل في وقت مبكر قبل الانتخابات القادمة المزمع إجراؤها في سبتمبر القادم، الأمر الذي يفتح المجال واسعاً للابتزاز والبحث عن أبواب خلفية للمساومات على حساب نزاهة الانتخابات، خصوصاً بعد أن أدركت أحزاب الأقلية صعوبة تحقيق مكاسب انتخابية عبر صندوق الاقتراع .

في الاتجاه نفسه ينبغي لحزب الأغلبية احترام وضمان الحقوق الدستورية المشروعة لأحزاب الأقلية، وبهكذا سلوك يمكن للجميع إثبات صدق الإيمان بالخيار الديمقراطي وتجسيد الحرص على إعلاء سلطة الدستور والقوانين النافذة، وتعزيز الشراكة في تطوير الممارسة الديمقراطية وترسيخ قيمها في حياتنا السياسية، بما من شأنه ترسيخ الوحدة الوطنية في إطار التنوع والتعدد والاختلاف، والتمسك بالديمقراطية كخيار لا رجعة عنه من أجل بناء الوطن وازدهار الإنسان في يمن حر ديمقراطي موحد.

نقلاً عن/ «٢٦ سبتمبر»

بعض احزاب المعارضة في عدد من اللجان الانتخابية الفرعية بتزوير النتائج واستخدام اساليب غير قانونية اثناء عملية التصويت والفرز !!

لا ريب في أنّ إدمان التعاطي مع هذه الاسطوانة المملة يعود بخسارة على هذه الأحزاب أكبر من خسارتها في الانتخابات، إذ يصرفها عن التقويم الموضوعي لأخطائها وسلبياتها، ويجعلها عاجزة عن اكتشاف نقاط الضعف في المشاريع والأفكار التي تتبناها، بما في ذلك عجزها عن قراءة وفهم عالم الحقيقة الواقعي الذي لا يمكن إخضاعه للتزوير.

وبوسع الأحزاب السياسية التي فشلت في الحصول على أغلب مقاعد البرلمان المنتخب أن تنجح في تشكيل معارضة فاعلة تسهم من خلالها في تطوير العملية الديمقراطية عن طريق مراقبة أداء حكومة حزب الأغلبية وتفعيل سلطة الدستور والقانون، فالمعارضة هي الوجه المكمل للسلطة، وبدون دور فاعل لها في البرلمان خصوصاً، والحياة السياسية عموماً، يصعب تطوير نظامنا السياسي الذي يحتاج إلى مزيد من المشاركة الشعبية وضمان الحريات المدنية وحماية حقوق الإنسان وغيرها من المبادئ والآليات الديمقراطية التي تثري حياة مجتمعنا بالقيم الإنسانية النبيلة.

ليس مطلوباً من أحزاب المعارضة التنازل عن حقها المشروع في الاختلاف مع برنامج وسياسات الحزب الذي فاز بثقة أغلبية

> الأحزاب التي تتهم اللجنة العليا للانتخابات بتزوير النتائج لا يمكن تبرئتها من المسؤولية عن هذا التزوير طالما وأنّها جزء أصيل من تشكيلة هذه اللجنة، وبالتالي يصح القول ان أحزاب المعارضة تتهم نفسها بالتزوير أيضاً.

> إدمان التعاطي مع اسطوانة التزوير المملة يعود بخسارة على أحزاب المعارضة أكبر من خسارتها في الانتخابات، إذ يصرفها عن التقويم الموضوعي لأخطائها وسلبياتها، ويجعلها عاجزة عن اكتشاف نقاط الضعف في المشاريع والأفكار التي تتبناها، بما في ذلك عجزها عن قراءة وفهم عالم الحقيقة الواقعي الذي لا يمكن إخضاعه للتزوير.

احترام حقوق الإنسان شرط للتقدم

د. سليمان صالح *

لا يمكن أن يتحقق التقدم إلا إذا توافرت مجموعة من الشروط من أهمها احترام حقوق الإنسان.. فالشعب الخائف الذي لا يتمتع بحقوقه لا يمكن أن يصنع التقدم. ولقد كان توصل الغرب إلى صيغة للعلاقة بين الإنسان والدولة من أهم العوامل التي أدت إلى زيادة قوة الحضارة الغربية وتقدمها.

استثمار طويل المدى واحترام حقوق الإنسان هو استثمار اقتصادي وسياسي وثقافي طويل المدى، فهو يتيح إمكانيات كبيرة لاستخدام الثروة البشرية في عملية إنتاج الثروة بأشكالها المختلفة.

ولأن البشر هم الذين يصنعون التقدم ليتمتعوا بثماره، فإنه كلما شعر الإنسان بأن هذا التقدم يتم لصالحه، وأنه صاحب هذا التقدم وصانعه فإنه يبدع في المساهمة في تحقيقه. لذلك فإن الأمة التي تريد أن تتقدم لابد أن تكفل لشعبها حقوقه وتحمي هذه الحقوق لتتيح لهذا الشعب أن يتفرغ للإبداع والإنتاج. احترام حقوق الإنسان يخرج منه أفضل مميزاته ومواهبه وقدراته، ويجعله يتطلع دائماً للمستقبل بأمل، أما الإنسان الخائف الذي لا تحترم حقوقه فإنه يميل دائماً إلى أن يسير بجانب الحائط أو حتى داخله، ويخاف أن يعرض أفكاره على الآخرين مهما كانت أهمية هذه الأفكار، وهكذا يحرم المجتمع من أفكار جديدة جريئة يمكن أن تنقله إلى عصر جديد، وتحقق له التنمية والتقدم.

استثمار العقول احترام حقوق الإنسان هو استثمار للعقول البشرية التي تستطيع أن تفكر وتبحث وتكتشف كلما أمنت على حقوقها.. وانتهاك حقوق الإنسان يحرم الدولة من إنتاج الكثير من العقول الإنسانية، وبالتالي يحرمها من تحقيق النهضة والتقدم. الدولة التي تنتهك حقوق الإنسان ترغم الكثير من العقول على الصمت، ولكي يتقدم المجتمع لابد أن يتكلم الناس بحرية، ولابد أن ينتقدوا الوضع الراهن ليتمكنوا من تغييره إلى الأفضل. الإنسان لابد أن يعبر عن أفكاره بحرية ليساهم في تحقيق التقدم، أما إذا أجبر على الصمت، فإن الألم يموت..

وكذلك الأحلام والأفكار. لا يمكن أن يفكر الإنسان ويبدع ويساهم في تقدم المجتمع وهو يعلم أن وراءه سوط، وأمامه سجن، ويتبع خطواته العسس. كثير من العقول في أوطاننا هاجرت خارج الوطن أو هاجرت داخله، فأما الذين هاجروا فقد أعطوا للغرب ثروة ضخمة، وساهموا في تقدمه، وأما الذين هاجروا داخل الوطن فقد صمتوا وآثروا السلامة، وفي الحالتين خسرت المجتمعات العربية الكثير من الإمكانيات للتقدم والنهضة.

من بدد ثرواتنا؟!!

منذ بداية الخمسينيات هاجر الآلاف من العلماء العرب من أوطان لم تحترم حريتهم وحقوقهم بعد أن أدركوا أن البديل هو الصمت. وبذلك هبطت على الغرب ثروة بشرية تحولت إلى ثروات علمية واقتصادية وثقافية فازداد تقدم الغرب، وفشلت خطط التنمية في أوطاننا، وكل عام يخسر الوطن العربي مليارات الدولارات بسبب هجرة العقول، وإذا قيمنا الثروة البشرية التي فقدناها بالمال لأدركنا أننا خسرنا مئات المليارات من الدولارات، مع أن كل عقل يساوي وحده مئات المليارات.

ويوماً قالوا: إن الإنسان العربي يتفوق في الغرب ويبدع وينجح، وحاول البعض أن يفسر هذه الظاهرة بأن الغرب يوفر بيئة مناسبة للنجاح والإبداع والتفوق، وأنه توجد هناك المعامل والإمكانيات المادية، وقد يكون ذلك إلى حد ما صحيحاً.. لكن الحرية هي التي تشحذ عقل الإنسان وتحفز قدراته.

وكان هؤلاء جميعاً من المتفوقين. لكن أوطانهم لم تحترم حقوقهم وحرياتهم فقدمتهم هدية للغرب لأنها كانت تخاف من أفكارهم وعقولهم، ولا تريد للأوطان تقدماً ولا نهضة.

كان كل ما يهمها هو الاستقرار حتى لو كان على فقر وتخلف. مئات المليارات قدمها وطننا العربي هدية للغرب، وتقف بعض الدول العربية تمد يدها لمعونات أو ديون من ذلك الغرب الذي ساهمت آلاف العقول العربية في صنع تقدمه. وكانت تلك إحدى أخطر النتائج لممارسات السلطات العربية منذ الخمسينيات، وانتهاكاً لحقوق الإنسان، وسيادة العقلية البوليسية.

إذا أضفنا إلى تلك الثروة آلاف العلماء الذين خافوا وصمتوا وهاجروا داخل الوطن أو تحولوا إلى شعراء مديح للسلطات العربية طمعاً في ذهبها أو خوفاً من سيوفها وسجونها وسياطها وجلاديها.. عندئذ يمكن أن نعرف بوضوح الإجابة على سؤال مهم: هو لماذا فشلت خطط التنمية في الوطن العربي منذ الخمسينيات حتى الآن؟ ولماذا يقل الدخل القومي للدول العربية مجتمعة عن الدخل القومي لدولة أوروبية.. ؟

ولعرفنا أيضاً أننا لن نتقدم إلا إذا احترمنا حرية الإنسان وحقوقه، واحترمنا حرمة جسده وماله وعرضه. ثقافة حقوق الإنسان لكي نتقدم لابد أن نتوصل إلى ميثاق جديد لحقوق الإنسان العربي، وأن نبدأ عصراً جديداً بنشر ثقافة حقوق الإنسان، وأن نعلم هذه الثقافة للأجيال الجديدة في المدارس والجامعات.

ثقافة حقوق الإنسان هي البداية الصحيحة لمشروع حضاري عربي جديد يتحقق في ظله التقدم السياسي والاقتصادي والثقافي والحضاري. ولكن كيف نبدع صياغة جديدة لحقوق الإنسان، ونشكل ثقافة عربية لهذه الحقوق؟ كيف نحرر ثقافة حقوق الإنسان من التبعية للغرب لتكون أداة لتحريرنا من الاستعمار والاستبداد والتخلف، ووسيلة لتحقيق النهضة والتنمية والتقدم.

إننا نحتاج إلى إرادة سياسية لنشكل عصراً عربياً جديداً تحترم فيه حقوق الإنسان، وتصان كرامته ليتمكن من صناعة النهضة. العقل العربي لابد أن يكافح داخل الوطن ليحمي حقوقه، وليفتح أمام الأمة آفاق مستقبل جديد يقوم على احترام حقوق الإنسان، وعندئذ لن يضطر العقل العربي إلى الهجرة خارج الوطن أو داخله، وسيصنع النهضة والتقدم.

عن « الشرق » القطرية

أسلمة القضايا المدنية

قيادة المرأة أنموذجاً

شتيوي الغيثي

في واقعنا المحلي والعربي عموماً تُطرح القضايا المدنية، والتي هي ممارسات حياتية يومية تتشارك فيها المجتمعات البشرية كونها حاجة عامة لكل إنسان، ولا تخص مجتمعاً بعينه مهما كانت درجة محافظته أو مهما كانت درجة تقدمه أو تخلفه الحضاري، من وجهة النظر الدينية ويتم الفصل فيها من خلال وجهة النظر هذه، على أن القضايا المدنية ما هي إلا نوع من القضايا الدينية كون القضايا الدينية أشمل، بالنسبة للعقل الشمولي الديني، وتدخل في كل صغيرة وكبيرة في هذه الحياة بدءاً من تكوين الدولة الإسلامية إلى أصغر حاجة في حياتنا كالحاجات الحيوية في الجسد البشري، وهذه ذهنية عامة في الخطابات الشمولية الدينية منها وغير الدينية، والمشكلة ليست في القضايا المدنية بحكم أنها قضايا قابلة للأخذ والرد وبحكم طابعها المتغير، بقدر ما أن المشكلة في ذهنية الكثير من ممثلي الخطاب الديني الذين يعتبرون أنفسهم أوصياء على كل المجتمع وعلى العالم، ولا أي عمل مدني إلا من خلال مباركة ممثلي الخطاب الديني، وفي هذه التصرفات نوع من التقييد الفكري والحياتي على المجتمع وعلى الناس وعلى العقول، والأسوأ من ذلك أن مساحة المحرم بالنسبة للخطابات الدينية التقليدية قديماً وحديثاً تتسع دائرته لتدخل الأمور المباحة دينياً ومدنياً أحياناً في دائرته لتصبح دائرة المباح محصورة في قضايا محددة ومعينة، وكأن الأصل في الأمور جميعها الحرمة حتى يتبرع البعض ممن يمتلك جرأة التفكير ويمارس جرمها، ليقوم بإعادة النظر في بعض قضايانا المدنية وتحليلها في ما بعد لنكتشف أن كثيراً مما كنا نعتقد أنه من المسلمات التي لا نستطيع إلا أن نقبلها كتكليف ديني ما هي إلا آراء فقهية فيها من الخلاف أكثر مما فيها من الإجماع، ولا تمثل في الغالب إلا رأي أصحابها، أو هي ظرفية القول والزمان والمكان والممارسة.

ومازلنا نذكر في هذا السياق كيف كانت الدعوات القديمة لأسلمة العلوم؟! وكيف كانت تجبر كثير من الأفكار الإنسانية عامة لصالح الخطاب الديني بقليل من التوفيقية التي لم يكن لها لزوم في الأصل، إلا في عقول مستخدميها والقائلين بها، كون الأفكار الإنسانية هي في الغالب لا تتحدد في مجتمع بعينه ولا تعنيه وحده، ذلك أن الاستفادة منها كانت عامة على كل من أراد الاستفادة منها على وجه هذه المعمورة، إذ ليس من اللازم أن نبحث لها في سياقاتنا الإسلامية أو في تاريخنا العربي عند بعض مفكرينا ما يمكن أن يكون له أصل إسلامي حتى يتم القبول أو الرفض لها من هذا القبيل، على ما لهذه الأفكار من الوضوح في صلاحيتها وفائدتها في الأراضي الإسلامية، والمبالغة الغريبة في قضية الإعجاز القرآني، حيث البحث والتنقيب عن أي نظرية ولو بسيطة في مفردات الآيات القرآنية الكريمة؛ حتى ولو كان السياق القرآني لا يقول بها، لتصبح هذه النظرية حسبما هو جار نظرية إسلامية، وهذا داخل فيما قلناه حول التوفيقية التي لم يكن لها أي لزوم حتى تصح في مجتمعاتنا أو لا تصح.

قضية قيادة المرأة - نموذجا هنا - مع أنها أصبحت قضية مكرورة، قد دخلت من هذا القبيل، أي أنها قضية طرحت من الوجهة الدينية التقليدية دون غيرها، في الوقت الذي كان من المفترض أن يكون النقاش حولها هو من الناحية المدنية، وإلى أي مدى يمكن قبولها من هذه الوجهة دون أن تأخذ طابعها الديني، والذي كان من المفترض ألا يكون له هنا سبب أن القضية قضية مدنية وليست دينية ومن يضعها في السياق الديني يكون قد وضع الأمر في غير موضعه، ذلك أن مثل هذه الأمور لا يبت فيها غير المجتمع والدولة وليس للديني فيها مجال كونها خارجة عن مجاله، إلا أن الأمر كان على غير ما قد طرح، فقد دار الجدل في هذه القضية من الناحية الدينية في حين أن كل الأعذار وقضايا التحريم والتحذير المبالغ فيها لم تكن مقنعة أبداً. لا لأن المسألة كانت بالصعوبة التي يراها البعض؛ بل لأن المجال الذي دخلت فيه القضية ليس هو المجال الذي كان من المفترض أن تدخل فيه وتدار من خلاله، فالقضايا المدنية الخالصة لا يمكن أن تدخل فيها سياقات الديني الخالص، فطابع الاثنين مختلف أشد الاختلاف، وقضية قيادة المرأة داخلة في هذه المسألة، بل واضح منها أنها قضية مدنية من أولها إلى آخرها.

ومن هذه الزاوية، يكون من المناسب أن نذكر أن دراسة ظهرت لأربعة باحثين من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية حول قيادة المرأة، وقد نشرتها صحيفة الوطن يوم الجمعة الفائت، وهؤلاء الباحثون الأربعة هم على التوالي: الدكتور محمد بن محسن النويجري. الدكتور سعد بن سعيد الزهراني. الدكتور صالح بن عبدالله أبوعيّاة. والدكتور معتز بن سعيد عبدالله، وقد كشفت الدراسة أن عدم السماح بقيادة المرأة للسيارة بالمملكة يعد "من الأسباب الرئيسية لانتشار ظاهرة قيادة صغار السن للسيارات مما تسبب في ارتفاع نسبة الحوادث المرورية التي يتسببون فيها وتكون معظمها مأساوية، مشيرة إلى أن ازدياد عدد أفراد الأسرة الواحدة وحرص العديد من هذه الأسر على عدم استخدام السائق الأجنبي، وتعارض ظروف بعض أرباب الأسر للقيام بنقل أسرهم وحاجة المرأة إلى التنقل أدت إلى الاتجاه لقيادة صغار السن للسيارات وتكليفهم بأدوار اجتماعية غير مناسبة لأعمارهم ومنها نقل النساء على وجه الخصوص فيما تزداد هذه المشكلة صعوبة في ظل تعدد الزوجات" وقد أكدت الدراسة أن "المملكة شهدت خلال العقود الثلاثة الماضية ازدهارا اقتصاديا انعكس على مستوى معيشة الأفراد وأدى إلى تمتعهم بالوفرة المالية مما أدى بدوره إلى زيادة أعداد السيارات التي تمتلكها الأسرة السعودية والتي كان من نتائجها أن جميع أفراد الأسر يتعلمون القيادة في سن مبكرة ويستمرون في القيادة دون اعتراض من الوالدين أو من القائمين على تنشئتهم الاجتماعية، في حين اعتبر البعض أن قيادة أبنائهم الصغار للسيارة تعد مظهرا للوجاهة الاجتماعية دون محاسبة للأبناء على أية أخطاء يرتكبونها من جراء قيادتهم للسيارات وما يترتب عليها من انتهاكات لقواعد المرور وأنظمته" كما هو منشور نصاً في صحيفة الوطن.

والجديد في هذه الدراسة أنها دراسة مدنية لا تأخذ في أبعادها المجال الديني اقتناعاً منها أن قيادة المرأة شأن مدني، وهذا ما هو واضح في الدراسة حيث تعتمد على العمل الميداني دون التطرق إلى الوضع الديني، وإذا عرفنا أن هذه الدراسة قد خرجت من جامعة إسلامية كجامعة الإمام، ومن غير أن تتطرق إلى المجال الديني في القضية فإن ذلك بعد تطوراً في السياق الديني المحلي في هذه القضية في حين أنه ما تزال تطرح القضية في مجالها الديني، وعلى ذلك فنحن نأمل أن تكون كل قضايانا المدنية لا تناقش إلا من خلال المدني وأن يكون الديني فاعلاً في مجاله.

نقلا عن جريدة "الوطن" السعودية

العراق... بين الجماعة والدولة

هاني فحص

قليل جدا من الشك يساور المراقب من بعيد او قريب للوضع في العراق، حول ما استطاع الدكتور ابراهيم جعفري ان يحققه من تعصيب أكثرية شيعية ملحوظة حوله. وفي حين ان هذه الأكثرية تشكل مصدر قوة له ولأمثاله من القيادات التي تخوض العملية السياسية بأعصاب الجماعة أولا وبالوقائع والتاريخ وقائع أكثر منها نوايا حتى لو كانت هذه الأعصاب يمكن ان تنطوي على ما يمكن ان يقوض فكرة الدولة، فإن هذه الأكثرية سوف تتحول الى الصدام او الفراق مع من يمثلها أو يستقطبها من خلال تنشيط ذاكرة المظالم والفواجع، وذلك متوقع في العراق الذي عجزت الحكومة الموقتة ومعها الطبقة الحاكمة عن تأمين أمن الجماعة فيه وتحقيق مطالبها الملحة والتي ازدادت إلحاحا بالإهمال او العجز عن تحقيق المطالب الاجتماعية والعمرانية والتربوية والمعيشية، مضافا الى ذلك العجز، عدم استطاعة الكثير من قيادات الصف الأول من مجلس الحكم الى حكومة جعفري المؤقتة، ان يقدم مثالا حيويا وشفافا للشعب العراقي بكل مكوناته وحساسياته.

هذا ولا يبدو في الأفق ان هناك مؤشرات واضحة على إمكان تحقيق المطالب التي تزداد إلحاحا بازدياد الاضطراب الأمني والارتباك او القصور او التقصير الإداري خاصة في المجال التنموي.. وهذا يحمل احتمالا كبيرا بأن تعود الجماعة الشيعية التي أيدت وناصرت، الى الحساب الدقيق مع من ناصرته، خاصة أنه لن يكون بإمكانه ان يتجاهل سياسيا وإداريا، ممثلي الجماعة الأخرى السنية او الكردية مثلا إلا إذا كان يتجه فعلا الى عراق لا يقوم على المشاركة مما يضعه على خط التقسيم... وهذه أكبر الكبائر في السياسة والاجتماع، وتمثل فتحا للعراق على مستقبل إلغائه بالكامل حضورا او فعالية وقرارا، وكيانا في الأساس، هذا وليس في عقل الجعفري ولا حزب الدعوة ولا حلفائه الجدد المنشقين عنه من حزب الدعوة والتيار الصدري اي إشارة واضحة او غامضة الى توجه تجزيئي للعراق لديهم. إذاً، فإن هذه الحالة من التعصيب ليس من شأنها ان تحل مشكلة الشيعة إلا بمشكلة أخرى لهم وللعراق، اي الغاء الدولة بجزء من المجتمع، وعندئذ لا تبقى هناك دولة، ومع ذهاب الدولة يذهب المجتمع.

إن تجارب عدة تؤكد ان استقواء المجتمع، او مكوناته او بعضها على الدولة، من موقع الرغبة في تحقيق مصالح الجماعة على حساب الجماعات الأخرى، أي خارج سقف الدولة المانع من ذلك فرضا، ينتهي الى إسقاط الدولة على رؤوس الجميع، في حين يكون المجتمع قد تشظى وسقط على رأس الدولة... ليأتي طرف آخر، اميركي او عربي او اسلامي او مشترك، ويعقد للعراق طائفا كالطائف اللبناني ليبني الدولة العراقية على شظايا العراق، الذي يصبح بدوره كأنه سلة (سلاطعين) معلقة بزند ما، يحركها صاحب الزند ساعة يشاء كي تتصارع ويحل مشكلاتها منفردا او بالشراكة مع اطراف خارجية متعددة، شأن لبنان قبل الطائف وبعده... ويصبح شعار العراق أولا كما هو شعار لبنان اولا، تحت يافطة الاستقلال كشعار لا يأتي من فراغ بعد التجربة، ولكنه قد يذهب في اتجاه ارتهان أقسى من الأول، ان لم يعد مشروع الدولة الى وعي الاطراف جميعا، ليعيدوا انتاج التسوية بالتنازلات العميقة والمتبادلة حفظا للجميع بالجميع، كما يحدث تقريبا حول طاولة الحوار في لبنان الآن..

إن المشكلة في العراق مركبة كما هو العراق مركب، ولكن اهم أبعادها او عناصرها هو مسألة الدولة والعملية السياسية المؤدية الى بنائها في بلد أعاده النظام السابق الى ما قبل المجتمع من خلال الدولة الاختزالية والمنفصلة عن بنية اجتماعها والتي أسست نفسها على تحويل الاختلاف بين مكونات اجتماعها الى تناقض وصراع الغائي وعاشت على مساحة هذا الصراع... من هنا في العراق نقع على تناقض عجيب وليس غريبا على شعوبنا وبلادنا... يأتي هذا التناقض من معادلة إما الجماعة الاثنية (الطائفة مثلا) وإما الدولة، من دون فرق بين قومية وقومية، المسؤولية هنا عربية بلحاظ الرغبة الأكثرية في الاحتواء... وبين طائفة وطائفة، او حزب وحزب إذا كان هناك من أحزاب حقيقية، والجميع يشكون في ذلك وإن كان البعض يكابرون... وهنا تكون ورطة الاكثرية قد اكتملت عندما تلجأ الى العددية من دون مراعاة احتمال التعددية السياسية التي وإن غابت لظروف طارئة عن المشهد، فلا بد ان تبقى كامنة، كما هي طبيعة الأمور وتجارب التاريخ.

بناء على الغلبة العددية يتم السعي الى الغلبة على الدولة، اي مصادرتها او احتكارها، او الأخذ بالنصيب الأوفى منها، ما يمكن تسميته ترتيب وقائع على موجب الغلبة على أساس العدو المراوغ.. وفي كل التجارب حصل ان الاغلبية الحقيقية او المتوهمة في مجتمعات التعدد الفعلي، والتي اعتبرت الغلبة النسبية غلبة مطلقة، انتهت الى أوهام ترتبت عليها خسائر عظمى (الموارنة والفلسطينيون واليهود والسوريون في لبنان. والآن اصبح على المسلمين ان يحذروا من إعادة تجربة من سبقهم).. ويمكن بشيء من ملاحظة الفوارق اعتبار غلبة البعث مموها للسنة العرب في العراق أمرا قريبا من حالة لبنان وغيرها وتحذيرا من مستقبل العراق؛ مستقبل العراق في المنظور الشيعي العصبي ومثيله السني الذي لا يقل توترا وتسامحا في التدقيق عن غيره.

ختاما نعيد القول بأن الشيعة في العراق إذا ما تصرفوا ورتبوا الأوضاع على أنهم الأكثرية فقط.. فإنهم سوف يكونون قد وضعوا أنفسهم على طريق تجعلهم أقلية.. قومية من جهة... ومذهبية من جهة، ما يجعل العراق ملعبا مفتوحا.. ومفتوحا على كل شيء. ربما يكون الحل... او الشروع في الحل، بصرف النظر عن استمرار الجعفري وتشكيل وزارته الوحدوية او عدم تمكنه من ذلك... ربما يكون الحل في تظهير وتجسيد التعددية السياسية في الوسط الشيعي داخل الائتلاف ما حصل ويخاف عليه من الانتكاس بالعصبية المقابلة لدى السنة العرب... وما هو مؤسس في العمق لدى الأكراد، من دون شق الائتلاف الشيعي بل بالابقاء عليه مرجعية تعددية اي حوارية او توافقية في الشأن الوطني الشيعي.. وهنا ينفتح الاحتمال او الاحتياط الوطني على شبكة تحالفات شيعية سنية كردية داخل المجلس الوطني تجعل مشروع الدولة والمشروع الوطني احتمالا مستقبليا اقوى لأنه تعددي.. اي ديموقراطي في المحصلة، يبني الدولة لمجموع مكوناتها بجميع مكوناتها.. ويكف الوضع الاشكالي عن إنتاج المعادلة الصعبة: القوي في طائفته ضعيف وطنيا لان الطائفة في وجه الوطن.. والقوي وطنيا ضعيف طائفيا لأن الوطن في وجه الطائفة.. والطائفة والوطن بريئان من ذلك.

ربما كان على من وعد نفسه بوطن ودولة وحرية وإيمان بالله ان يبحث عن مكان آخر لينجو من حصار الطائفة وصعوبة الوطن.